



مفوضية الاتحاد الأفريقي



الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

بيان صحفي مشترك

الخبراء الأفريقيون يجتمعون في القاهرة لمناقشة استخدام السياسات المالية من أجل زيادة تعبئة الموارد المالية

القاهرة، 2 حزيران/يونيه 2009- دعا معالي السيد هاني قدري دميان، مساعد وزير المالية بجمهورية مصر العربية، البلدان الأفريقية إلى استخدام السياسات المالية كأداة للتخطيط الطارئ لتخفيف آثار الأزمات المالية على الاقتصادات. وقد أدلى السيد دميان بهذه الملاحظة يوم الثلاثاء 2 حزيران / يونيه وهو يفتتح أعمال لجنة خبراء الاجتماعات السنوية المشتركة الثانية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، التي تنعقد في القاهرة، بمصر.

وقال السيد دميان إن الأزمة ليست أزمة اقتصادية وحسب، فالأهم من ذلك أنها تشكل أزمة ذات عواقب اجتماعية طويلة الأمد تؤثر بشكل خطير على مؤشرات البطالة والفقر والتعليم والصحة، وعلى الجوع، وعدم تساوي الدخل. وشدد قائلاً ”إننا في حاجة لتغيير. ليس فقط على مستوى السياسات أو البرامج أو الأولويات، فما نحتاج إليه أيضاً هو إجراء تغيير استراتيجي في الرؤية، تغيير في الطريقة التي تصاغ بها سياساتنا المالية لوضعها في إطار يركز أكثر على الاقتصاد الكلي ويتخذ من النمو والاستدامة على مر الأزمان أولوية له“.

وقال السيد دميان إن الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تضطلع بدور هام في توفير بعض الهياكل الأساسية المادية الضرورية لدفع النمو الاقتصادي. ويتطلب ذلك إنشاء مؤسسات متطورة لوضع الإطار التنظيمي والقانوني اللازم. ودعا المؤسسات الدولية، بما يشمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، إلى تزويد الدول الأعضاء بالدعم التقني اللازم لتمكينها من تصميم تلك المؤسسات.

ولدى مخاطبة السيد عبد الله جانيه، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، للخبراء باسم مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، شدد السيد جانيه على ضرورة كفاءة توفير الموارد الكافية لتنمية أفريقيا وهو ما قال أنه يشكل الأساس المنطقي لموضوع الاجتماع، وهو ”زيادة فعالية السياسات المالية من أجل تعبئة الموارد المحلية“.

كذلك أوضح السيد جانيه أنه في الوقت الذي تعاني فيه أفريقيا من تداعيات الأزمة المالية، من الضروري للغاية استقصاء خيارات السياسات العامة للتعويض عن النقص المتوقع في تمويل التنمية. ولاحظ قائلاً: ”في الوقت الذي تسعى فيه أفريقيا إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من الدعم المالي الخارجي، يجب عليها أيضاً أن تنظر إلى خيارات السياسات العامة المتاحة محلياً لزيادة الموارد المحلية من أجل التنمية“.

وقال السيد جانيه إن الحوكمة تنسم بالأهمية لأنها تحدد أسلوب تحسين الإدارة الاقتصادية، خاصة في سياق زيادة الإيرادات والنفقات المصاحبة لذلك. وقال مؤكداً: ” إن الحوكمة الجيدة والفعالة ضرورية لمنع التهرب الضريبي وتفادي الضرائب وكذلك لكفالة المساءلة في استخدام ما يجمع من أموال “.

كما أثار السيد جانيه مسألة التكامل حيث كرر تأكيد أن التزام أفريقيا القائم بالتكامل الإقليمي يجب أن يستخدم لكفالة حصولها على صوت قوي وذي مصداقية في مختلف العمليات الدولية المتصلة بإصلاح الهيكل المالي الدولي والتصدي لتغير المناخ وتحسين فرص التجارة .

وقال السيد غيتاتشو آدم، رئيس مكتب لجنة الخبراء المنتهية مدته ومدير إدارة التخطيط والبحث الإنمائي في وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي لجمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية ، وهو يتحدث في وقت سابق، إن اجتماع هذه السنة ينعقد في وقت يسوده قدر كبير من عدم اليقين على الصعيد العالمي ويمر فيه العالم بأسوأ أزمة مالية واقتصادية. ولتلك الغاية، أشار السيد غيتاتشو إلى أن الاجتماع سيوفر فرصة للخبراء في هذا الميدان للنظر في مصادر بديلة لتمويل التنمية وفي دور السياسات المالية في تسخير الموارد، وتحسين سياسات الاقتصاد الكلي، وتمتين النظم الضريبية، وتحسين إدارة الإنفاق العام .

كذلك أوضح السيد غيتاتشو أن الأزمة وآثارها يمثلان مؤشراً على أن هناك حاجة لإنشاء هيكل مالي دولي جديد لتوجيه القرارات والإجراءات الوطنية والدولية من أجل التنمية الناجحة. وأضاف قائلاً: ” لقد كشفت هذه الأزمة أيضاً من خلال صفقات التحفيز المالي الضخمة التي جمعت لإنقاذ المؤسسات المالية الرئيسية في البلدان الغنية عن أنه متى ما توفرت الإرادة السياسية، فإن مجمع المانحين يكون مستعداً لتوفير دعم كبير لتمكين البلدان من مواجهة العواصف الاقتصادية والمالية“.

وطوال خمسة أيام، سيناقدش الخبراء التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخراً؛ وسيناقدشون حالة ومتابعة القرارات الرئيسية للاجتماعات السنوية المشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام 2008؛ وسيجرون تقارناً للأفكار بشأن موضوع المؤتمر ”زيادة فعالية السياسات المالية من أجل تعبئة الموارد المحلية“، في جملة مسائل أخرى .

وعند انتهاء المداولات، من المتوقع أن يخرج الخبراء بتقرير يقدم إلى وزراء الاقتصاد والمالية والتخطيط لاعتماده .

ويينتهي اجتماع لجنة الخبراء، الذي ينعقد قبل الاجتماعات السنوية المشتركة الثانية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، يوم الجمعة 5 حزيران/ يونيه 2009. أما اجتماع الوزراء، فسينعقد يومي 6 و 7 حزيران/ يونيه 2009، في فندق سيتي ستارس انتركونتينال بالقاهرة .

والدعوة موجهة للصحفيين لتغطية هذه المناسبة .

وللترتيب لإجراء المقابلات ، يرجى الاتصال في القاهرة:
بالسيدة استير يامبو ازا
الهاتف +20144778239
البريد الإلكتروني esthertankou@yahoo.com

موقع المؤتمر على الانترنت: <http://www.uneca.org/cfm/2009> .

أصدر هذا البيان على نحو مشترك كل من:

دائرة الإعلام والاتصالات باللجنة الاقتصادية لأفريقيا

The ECA Information and Communication Service
P.O. Box 3001
Addis Ababa
Ethiopia

الهاتف: +251 11 551 5826

الفاكس: +251 11 551 0365

البريد الإلكتروني: ecainfo@uneca.org

الموقع على الإنترنت: www.uneca.org

و

شعبة الاتصالات والإعلام بالاتحاد الأفريقي

The African Union
Communication and Information Division (DCI)
P.O. Box 3243
Addis Ababa
Ethiopia

الهاتف: +251 11 551 77 00 Ext 236

+251 11 551 45 55

الفاكس: + 251 11 551 12 99

البريد الإلكتروني: dinfo@africa-union.org

الموقع على الإنترنت: www.africa-union.org